عالم مُعرَّض للمخاطر

التقرير السنوي عن

التأهب العالمي للطوارئ الصحية

الملخص التنفيذي:
الإجراءات التي يتعين على القادة اتخاذها

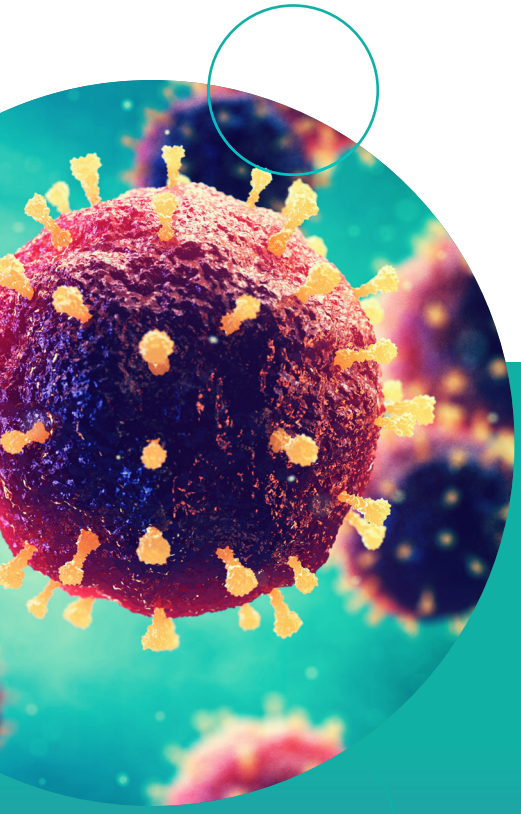

GPMB
GLOBAL PREPAREDNESS MONITORING BOARD

يستكشف ويحدد المجلس، في هذا التقرير السنوي الأول، الاحتياجات والإجراءات الأكثر إلحاحاً اللازمة لتسريع وتيرة التأهب للطوارئ الصحية. يركز التقرير الأول على الأوبئة والجائحات.

الاستنتاج الرئيسي للتقرير هو أنه يجب على العالم المبادرة بإنشاء النظم وإرساء المشاركة اللازمة لكشف احتمالات اندلاع فاشيات الأمراض ومكافحتها. وتعد أعمال التأهب هذه منفعة عامة عالمية، لذلك، يجب أن تشترك المجتمعات، من المحلية إلى الدولية، على نحو مجد في التأهب والكشف والاستجابة والتعافي. ومن شأن الاستثمار في التأهب لحالات الطوارئ الصحية أن يؤدي إلى تحسين الحصائل الصحية وبناء ثقة المجتمع والحد من الفقر، ومن ثم، يساهم أيضاً في الجهود المبذولة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

يتولى القادة الزمام على جميع المستويات. ويقع على عاتقهم مسؤولية إعطاء الأولوية للتأهب من خلال نهج يشمل المجتمع بأسره ويضمن مشاركة الجميع وحمايتهم.

الملخص التنفيذي:
الإجراءات التي يتعين على القادة اتخاذها

اتخاذ سبعة إجراءات عاجلة لتحقيق تأهب العالم للطوارئ الصحية

يتعين على رؤساء الحكومات الالتزام والاستثمار.

- خلال تنفيذ التزاماتهم الملزمة بموجب اللوائح الصحية الدولية (2005). ويتعين عليهم تحديد أولويات الموارد المحلية والإنفاق المتكرر وتخصيصها للتأهب بصفته جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي والعالمي والتغطية الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة.

مؤشر (مؤشرات) التقدم بحلول أيلول/ سبتمبر *2020*

- وضعت جميع البلدان، التي أنجزت تقييماً لقدراتها بحلول 1 تموز/ يوليو 2019 ، خطة عمل وطنية محسوبة التكلفة للأمن الصحي، وحددت الموارد المطلوبة، وبدأت في تنفيذ الخطة.

يتعين على البلدان والمنظمات الإقليمية أن تكون قُدوة يُحتذىَ بها.

يجب على الدول الأعضاء في مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين ومجموعة السبع والسبعين والمنظمات الحكومية الإقليمية متابعة التزاماتها السياسية والتمويلية المتعلقة بالتأهب والاتفاق على رصد التقدم بشكل روتيني خلال اجتماعاتها السنوية.

مؤشر (مؤشرات) التقدم بحلول أيلول/ سبتمبر *2020*

- ترصد مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين ومجموعة السبع والسبعين والمنظمات الحكومية الإقليمية التزاماتها بالتأهب للطوارئ الصحية.

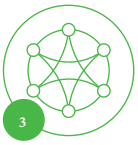

يجب على جميع البلدان بناء نظم قوية.

- يجب على رؤساء الحكومات تعيين منسق وطني رفيع المستوى يتمتع بالسلطة ويخضع للمساءلة السياسية لقيادة النهوج على نطاق الحكومة بأسرها وعلى نطاق المجتمع برمته، وإجراء تمارين محاكاة متعددة القطاعات روتينياً لإرساء فعالية التأهّب واستبقائه. ويجب عليهم إعطاء الأولوية لإشراك المجتمع في جميع جهود التأهب وبناء الثقة وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين (مثل المشرِّعين وممثلي قطاعات الصحة البشرية وصحة الحيوان والأمن والشؤون الخارجية؛ والقطاع الخاص؛ والقادة المحليين؛ والنساء والشباب).

مؤشر (مؤشرات) التقدم بحلول أيلول/ سبتمبر *2020*

- تعيِّن البلدان الـ 59 التي أنجزت خطة عمل وطنية للأمن الصحي منسقاً وطنياً رفيع المستوى (مجلس أو لجنة أو وكالة) لتنفيذ تدابير التأهب الوطنية في جميع القطاعات، ولتولي زمام القيادة ولتوجيه الإجراءات في هذه القطاعات في حالة وقوع طارئة صحية عمومية.
- تقوم كل من منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي والشركاء الذين يعملون مع البلدان بوضع حزم للتدخلات ذات الأولوية وتحديد تكلفتها لزيادة القدرة على التأهب التي يمكن تمويلها في دورات الميزانية الحالية وربط هذه التدخلات بالنتائج المتوقعة على المدى القريب.
- توجد آليات تنسيق أقل، ولكن هناك آليات تنسيق، وشبكات عالمية وإقليمية وقطرية، ومؤسسات ومبادرات للتأهب والاستعداد وللبحث والتطوير تتسم بمزيد من الانسجام.

يجب أن تكون البلدان والجهات المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف متأهبة لأسوأ السيناريوهات.

تفرض أي جائحة سريعة الانتشار ناجمة عن أحد المُمرضات التنفسية المميتة (سواء اندلعت بشكل طبيعي أم اندلعت بسبب عرضي أو عن عمد) احتياجات تأهب إضافية. ويجب على الجهات المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف ضمان الاستثمار الكافي في تطوير اللقاحات والعلاجات المبتكرة، وزيادة القدرة التصنيعية، والأدوية المضادة للفيروسات واسعة الطيف، والتدخلات غير الدوائية المناسبة. ويجب على جميع البلدان استحداث نظام لتقاسم تسلسل الجينوم على الفور لأي مُمرِض جديد لأغراض الصحة العمومية إلى جانب الوسائل اللازمة لتبادل تدابير المكافحة الطبية المحدودة بين البلدان.

مؤشر (مؤشرات) التقدم بحلول أيلول/ سبتمبر *2020*

- تلتزم الجهات المانحة والبلدان بتحديد الجداول الزمنية الخاصة بـما يلي: تمويل وتطوير لقاح عالمي للأنفلونزا ومضادات الفيروسات واسعة الطيف والعلاجات ذات الأهداف المحددة. وتضع منظمة الصحة العالمية والدول الأعضاء فيها خيارات لإجراءات موحدة معيارياً وجداول زمنية لتبادل بيانات التسلسل والعينات وتدابير المكافحة الطبية للمُمرضات الأخرى غير الأنفلونزا.
- تضع الجهات المانحة والبلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف خطة تمتد لسنوات عدة ونهج لتعزيز القدرة البحثية في مجال البحث والتطوير قبل انتشار الوباء وأثناء انتشاره.
- تحدد منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والشركاء الأكاديميون وغيرهم من الشركاء استراتيجيات لزيادة القدرة والتكامل في نهوج العلوم الاجتماعية والباحثين الاجتماعيين عبر حلقات سلسلة التأهّب/ الاستجابة الكاملة.

يجب أن تربط مؤسسات التمويل التأهب بالتخطيط الاقتصادي للمخاطر.

عن جائحة وطنية و/ أو إقليمية و/ أو جائحة عالمية، يتعين على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن يجددا على وجه السرعة جهودهما الرامية إلى إدماج التأهب في تقييمات المخاطر الاقتصادية والتقييمات المؤسسية، بما في ذلك الدورة المقبلة لصندوق النقد الدولي الخاصة بمشاورات المادة الرابعة مع البلدان ووسائل التشخيص القطرية المنهجية التي سيبتكرها البنك الدولي في المستقبل من أجل تقديم التسهيلات الائتمانية والمنح من المؤسسة الدولية للتنمية. وينبغي أن تتضمن موارد تمويل المؤسسة الدولية للتنمية والصندوق العالمي لمكافحة الأيدز والسل والملاريا والتحالف العالمي من أجل اللقاحات والتمنيع التزامات واضحة فيما يتعلق بالتأهب.

مؤشر (مؤشرات) التقدم بحلول أيلول/ سبتمبر *2020*

- يدمج كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التأهبَ في تقييماتهما المنهجية القطرية للمخاطر والسياسات والمؤسسات، بما في ذلك ضمن تقارير الموظفين المقدَّمة في إطار المادة الرابعة وفيما يخص التسهيلات الائتمانية/ المنح المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية على التوالي.
- تعمل آليات التمويل الدولية على توسيع نطاقها ومحافظها لتشمل التأهب للطوارئ الصحية، بما في ذلك العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والتحالف من أجل اللقاحات والصندوق العالمي وغيرها.

يجب على الجهات الممولة للمساعدة الإنمائية توفير حوافز للتأهب وزيادة التمويل المخصص له.

يتعين على الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية والصناديق العالمية والمؤسسات الخيرية زيادة التمويل لأفقر البلدان وأكثرها ضعفاً من خلال المساعدة الإنمائية للصحة وتعظيم/ تبكير الاستفادة من صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ لسد الفجوات التمويلية لخطط عملها الوطنية للأمن الصحي باعتبار ذلك مسؤولية مشتركة ومنفعة عامة عالمية. ويجب على الدول الأعضاء الاتفاق على زيادة الاشتراكات في منظمة الصحة العالمية لتمويل أنشطة التأهب والاستجابة، ويجب عليها تمويل صندوق المنظمة الاحتياطي الخاص بالطوارئ على نحو مستدام، بما في ذلك وضع مخطّط لتجديد الموارد باستخدام التمويل من صندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة التابع للبنك الدولي بصيغته المنقّحة.

مؤشر (مؤشرات) التقدم بحلول أيلول/ سبتمبر *2020*

- توافق الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية على زيادة الاشتراكات للتأهب في جمعية الصحة العالمية الثالثة والسبعين المقرر عقدها في عام 2020؛ وتقديم تمويل مستدام للصندوق الاحتياطي الخاص بالطوارئ من الدول الأعضاء والبنك الدولي والجهات المانحة حتى 100 مليون دولار أمريكي سنوياً.

يجب أن تعزز الأمم المتحدة آليات التنسيق.

- يتعين على الأمين العام للأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تعزيز التنسيق في مختلف سياقات الطوارئ القطرية والصحية والإنسانية من خلال ضمان وضوح الأدوار والمسؤوليات على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ وإعادة وضع استراتيجيات التأهب والاستجابة بسرعة أثناء حالات الطوارئ الصحية؛ وتعزيز الدور القيادي للتأهب في منظومة الأمم المتحدة عبر عدة سُبل منها تمارين المحاكاة الروتينية. وينبغي لمنظمة الصحة العالمية اعتماد نهج من أجل حشد المجتمع الوطني والإقليمي والدولي الأوسع نطاقاً في مراحل مبكرة من الفاشية قبل إعلان طارئة صحية عمومية تسبِّب قلقاً دولياً بموجب اللوائح الصحية الدولية (2005).

- يعزز الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية التنسيق ويحددون الأدوار الواضحة والمسؤوليات والتنبيهات التي تطلق في حينها للحصول على استجابة منسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة للطوارئ الصحية في مختلف البلدان ومختلف سياقات الطوارئ الصحية والإنسانية.

- تجري الأمم المتحدة (بما في ذلك منظمة الصحة العالمية) ما لا يقل عن تمرينين للتدريب والمحاكاة على نطاق المنظومة، بحيث يخصص أحدهما للإطلاق المتعمد لأحد المُمرضات التنفسية المميتة.

- تضع منظمة الصحة العالمية محفزات وسيطة لحشد الإجراءات الوطنية والدولية والمتعددة الأطراف في وقت مبكر من اندلاع الفاشيات لاستكمال الآليات الحالية من أجل المراحل المتأخرة والأكثر تطوراً من الفاشيات بموجب اللوائح الصحية الدولية (2005).

- يعقد الأمين العام للأمم المتحدة حواراً رفيع المستوى مع مسؤولي الصحة والأمن والشؤون الخارجية لتحديد كيف يمكن للعالم أن يتصدى لخطر أي جائحة مُمرضات تنفسية مميتة، علاوة على إدارة التأهب لفاشيات الأمراض في الحالات المعقدة وغير الآمنة.

يحث المجلس العالمي لرصد التأهب (المشار إليه فيما بعد باسم «المجلس») على اتخاذ إجراءات سياسية للتأهب للطوارئ الصحية العالمية والتخفيف من آثارها بوصفه هيئة مستقلة للرصد والدعوة. ويستفيد المجلس الذي انعقد في أيار/ مايو 2018، بمشاركة كل من مجموعة البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية، من عمل فرقة ولجنة العمل المعنية بالأزمات الصحية العالمية اللتين أنشأهما الأمين العام للأمم المتحدة في أعقاب انتشار وباء الإيبولا 2014-2016. ويستقل المجلس في أعماله عن جميع الأطراف التي تشمل الجهات المشاركة في عضويته ليقدم تقييماته وتوصياته بأكبر قدر ممكن من الوضوح. وتمثل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات والآراء التي أعرب عنها أعضاء المجلس في هذا التقرير وجهات نظرهم فقط وليس وجهات نظر منظماتهم أو الجهات المشاركة في عضويته.

GPMB
GLOBAL PREPAREDNESS MONITORING BOARD

معلومات الاتصال

Global Preparedness Monitoring Board Secretariat
c/o World Health Organization
Avenue Appia ,20
Geneva 27 1211
Switzerland
gpmbsecretariat@who.int
www.who.int/GPMB

منظمة الصحة العالمية

WORLD BANK GROUP

Co convened by the World Health Organization and the World Bank Group

ISBN 978-92-4-151702-7

© منظمة الصحة العالمية (بصفتها المنظمة المضيفة للمجلس العالمي لرصد التأهب) 2019.
بعض الحقوق محفوظة. هذا العمل متاح تحت الرخصة رقم CC BY-NC-SA 3.0 IGO.